مجلة الأمانة العلمية – مجلة علمية محكمة
رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية 307 / 2025
ISSN:3106-1176 https://ssj.org.ly

رواية ربيعة بن عثمان بن ربيعة التيمي في "صحيح مسلم"

د. عادل محمد عامر السنوسي
(عضو هيئة التدريس بدرجة أستاذ مساعد - التخصص: الحديث النبوي - قسم الدراسات الإسلامية - كلية الآداب - جامعة عمر المختار - ليبيا)
adil.mohammed@omu.edu.ly

الملخص:

رغم ما حظي به صحيح الإمام مسلم من مكانة رفيعة باعتباره أحد المصنفات التي تلقتها الأمة الإسلامية بالقبول، غير أنه كغيره من كتب السنة لم يسلم من تعرض بعض مروياته ورجاله للنقد من قبل علماء الحديث وأئمة الجرح والتعديل، ومن تلك المرويات ما رواه ربيعة بن عثمان بن عبد الله بن ربيعة التيمي، ورغم أن الإمام مسلم - رحمه الله - لم يرو لربيعة سوى حديث واحد في موضع واحد لم يكرره في صحيحه إلا أن هذا الموضع لم يسلم من النقد، حيث تكلم جمع من أئمة ونقاد الجرح والتعديل حتى اختلفوا في روايته لدرجة كادت أن تنال من مرتبته بين الرواة، فقمت بجمع أقوال أئمة النقد المتقدمين والمتأخرين فيه، ودرستها وذكرت خلاصتها، ثم عرجت على روايته في صحيح مسلم ووقفت علي أسباب إخراج مسلم له في صحيحه وتفرده على البخاري في روايته له، كل ذلك للوقوف على أسباب رواية مسلم له في كتاب يعد من أمهات كتب السنة ألا وهو صحيح مسلم والذي أطلق عليه اسم: "المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل عن رسول الله ﷺ".

الكلمات المفتاحية: ربيعة بن عثمان، الرجال المختلف فيهم، الجرح والتعديل، صحيح مسلم.

The narration of Rabia bin Othman bin Rabia al-Taimi in "Sahih Muslim"

Dr. Adel Muhammad Amer al-Sanusi
(Academic degree: Assistant Professor, Specialization: Prophetic Hadith
Lecturer. Faculty of Arts, Department of Islamic Studies. Omar al-Mukhtar University. Libya)

Abstract.

Despite the high status that Sahih Muslim has enjoyed as one of the books that the Islamic nation has accepted, it, like other books of Sunnah, has not been spared from some of its narrations and narrators being criticized by hadith scholars and critics. Among these narrations is what was narrated by Rabia bin Othman bin Abdullah bin Rabia At-Taymi, where a group of imams and critics of criticism and authentication spoke until they differed about its narration to a degree that almost affected its status among the narrators. So I collected the statements of the imams of criticism, both early and late, and studied them and mentioned their summary. Then I turned to its narration in Sahih Muslim and stopped at the reasons for Muslim's inclusion of it in his Sahih and his being the only one to narrate it over Al-Bukhari, all of that in order to stand on the truth and reasons for Muslim's narration of it in a book that is considered one of the mothers of Sunnah books, namely Sahih Muslim, called "Al-Musnad Al-Sahih Al-Mukhtasar Min Al-Sunan Bi-Naql Al-Adl 'An Al-Adl 'An Rasool Allah May God bless him and grant him peace".

Keywords: Rabia bin Othman, men of dispute, criticism and modification, Sahih Muslim.

- المقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على البشير النذير سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:

فقد بذل علماؤنا الأوائل جهودًا جبارة في سبيل خدمة حديث المصطفى صلى الله عليه وسلم، حيث برز في هذا المجال حفاظ كبار عبر العصور المتقدمة في زمن الرواية[1]، فصّنفوا في ذلك المصنفات الكثيرة، والتي توجت بتصنيف مصنفات ملأ ذكرها الآفاق ، وسار بها الركبان، بحيث لم تخف أهميتها على الخواص والعوام ألا وهما صحيحا البخاري ومسلم، وعلى الرغم أن الأمة الإسلامية قد تلقت هذين المصنفين العظيمين بالقبول غير أن بعضا من أحاديثهما وثلة من رواتهما لم تسلم من انتقادات بعض نقاد الحديث، ويلاحظ من خلال التتبع أن ما وجه لمرويات ورجال صحيح مسلم من النقد أكثر من صحيح البخاري، ومن الانتقادات التي وجهت لصحيح مسلم أن الإمام مسلم كانت له روايات في صحيحه لربيعة بن عثمان منها ما هو في الأصول ومنها ما هو في الشواهد والمتابعات، وربيعة متكلم فيه، مختلف في روايته من قبل علماء الجرح والتعديل فمنهم من وثقه، ومنهم من ضعفه، ومنهم من كان كلامه فيه يحتمل الوجهين.

- أهمية البحث:

الكتابة في الراوي المختلف فيه بين أئمة النقد جرحاً وتعديلاً، مهمة في دراسة الأسانيد والحكم عليها وذلك للوصول إلى نتيجة تبين حاله، فدراسة مثل هذا الصنف من الرواة - المختلف فيهم - يختصر الطريق على الباحثين في تراجم رواة الأسانيد، نتيجة كثرة الأقوال وتباينها في حال هذا الراوي، سيما إن كانت له مرويات في أحد كتب السنة المعتمدة كما هو الحال في مثل حالة ربيعة بن عتمان بن ربيعة التيمي.

- مشكلة البحث

تبحث هذه الدراسة في عدة تساؤلات منها: من هو ربيعة بن عثمان؟ وما حكم مروياته؟ وماهي انتقادات علماء الجرح على ربيعة وما هو الراجح من الأقوال فيه؟ وماهو السبب الذي جعل الإمام مسلم ينفرد عن الإمام البخاري بالرواية له؟ وما منهج الإمام مسلم في الرواية عنه؟ هذا هو ما سوف تجيب عنه هذه الدراسة ملتمسًا العون من الله سبحانه وتعالى.

- أهداف البحث:

يمكن إجمال أهداف البحث في هدفين رئيسين:

الأول: دراسة أقوال المتقدمين والمتأخرين، المتشددين والمتساهلين من علماء الجرح والتعديل في ربيعة من حيث التوثيق أو التضعيف، وتوجيه تلك الأقوال ومحاولة الجمع بينها.

الثاني: دراسة ما لربيعة بن عثمان من أحاديث في صحيح مسلم والتعرف على منهج مسلم في روايته له، فقد كان لمسلم منهج دقيق في رواية أحاديث من روى لهم.

- الدراسات السابقة:

لم أقف على من أفرد للراوي ربيعة بن عثمان التيمي دراسة مستقلة تبحث في أقوال علماء الجرح والتعديل وتوجه أقوالهم المتعارضة فيه، لذا رأى الباحث الكتابة في هذا الموضوع إسهاما ولو بجزء يسير في إثراء مكتبة السنة، سائلا المولى عز وجل الإخلاص والقبول.

- منهج البحث:

اعتمدت الدراسة على مناهج متعددة تمثلت في المنهج الاستقرائي، والتحليلي، والمنهج النقدي، وفي سبيل الوصول إلى الغاية المرجوة من وراء هذه الدراسة تتبعت أقوال العلماء في ربيعة بن عثمان التيمي، حيث حاول الباحث استقصاء ما كتب عنه أهل هذا الشأن، ثم ذكرت خلاصة القول فيه، وذلك من خلال ما جمعته من أقوال العلماء ومحاولة الجمع بينها، وشرحها مستعينًا بكتب الرجال وكتب الجرح والتعديل في ذلك، ثم قمت بحصر ما لربيعة بن عثمان من روايات في صحيح مسلم، حيث تتبعت منهج الإمام مسلم في إخراجه له، وبينت المروي منها في الأصول عند مسلم والفروع عند غيره، ثم ذيلت البحث بخاتمة ذكرت فيها أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها.

وقد وقع البحث في ثلاثة مباحث جاءت فيه عناصرها على النحو الآتي:

- **المبحث الأول:** ترجمة لربيعة بن عثمان التيمي.

المطلب الأول: اسمه ونسبه.

المطلب الثاني: حياته العلمية شيوخه وتلاميذه.

المطلب الثالث: وفاته.

- **المبحث الثاني:** أقوال العلماء فيه ومنزلته عند أئمة الجرح والتعديل.

المطلب الأول: أقوال أئمة الجرح والتعديل فيه.

المطلب الثاني: مناقشة أقوال أئمة الجرح والتعديل فيه.

المطلب الثالث: الخلاصة العامة من الأقوال في ربيعة وبيان درجته.

- **المبحث الثالث:** منهج الإمام مسلم في روايته في صحيحه.

المطلب الأول: رواية مسلم لحديث ربيعة في صحيحه.

المطلب الثاني: أسباب انفراد الإمام مسلم بالرواية وعدم إخراج البخاري له.

- **الخاتمة والتوصيات.**

المبحث الأول

ترجمة ربيعة بن عثمان التيمي

- المطلب الأول: اسمه ونسبه.

هو "ربيعة بن عثمان بن ربيعة بن عبد الله بن الهدير بن عبد العزيز بن عامر بن الحارث بن حارثة بن سعد بن تيم بن مرة، ولد سنة سبعون وسبعة للهجرة، وأمه أم يحيى بنت المنكدر بن عبد الله بن الهدير بن عبد العزى. ويكنى ربيعة أبا عثمان، جده[ii] أيضا يسمى ربيعة بن عبد الله كان راويا أيضا ولد في حياة النبي صلى الله عليه وسلم ولعله رآه، كان البعض يطلق عليه ربيعة بن عثمان اشتباهاً، وجده هو مولى تَيم، ولذا اشتهر بالقرشي"[iii]، هذا هو اسمه ونسبه كاملا كما ورد في كتب التراجم عند من كتب عنه.

- المطلب الثاني: حياته العلمية شيوخه وتلاميذه.

أما عن نشأته وحياته العلمية لم أقف إلا على اليسير منها حيث إنه كان يعد من الكوفيين[iv]، صنفه ابن حجر[v] على أنه من الطبقة السادسة، ولعل ذلك يرجع إلى عدم كثرة روايته، حيث كانوا يعدونه من المقلين، يروي عنه أحد تلاميذه وهو محمد بن سعد: "كان ثقة قليل الحديث، وكان فيه عسر"[vi].

أما **شيوخه** فقد ذكرت بعض التراجم أكثرهم حيث روى عن: "زيد بن أسلم-، وهشام بن عروة، ومحمد بن المنكدر، ونافع مولى ابن عمر، وعبد الله بن الفضل الهاشمي، وسهل بن سعد الساعدي مرسلا، وعبد الوهاب بن بخت، وعامر بن عبد الله بن الزبير، وسعد بن إبراهيم، وعثمان بن أبي سليمان، وعمران بن أبي أنس، ومحمد بن يحيى بن حبان، وغيرهم."[vii]

أما **تلاميذه** فقد تتلمذ على يديه وأخذ عنه ثلة من ثقات الرواية حيث روى عنه: "محمد بن عجلان وهو من أقرانه، وجعفر بن عون، وعبد الله بن المبارك، وحاتم بن إسماعيل المدني، وعبد الله بن إدريس، وسعد بن الصلت البجلي قاضي شيراز، وعامر بن صالح الزبيري، وعبد الله بن مصعب بن ثابت الزبيري، وعبد الخالق بن أبي حازم، وعيسى بن يونس، ومحمد بن إسماعيل بن أبي فديك، ومحمد بن عمر الواقدي، ووكيع بن الجراح،"[viii] وغيرهم كثير مما لا يتسع المقام لذكرهم جميعا.

- المطلب الثالث: وفاته.

"أجمع كل من ترجم لربيعة بن عثمان أنه مات سنة أربع وخمسين ومائة بالمدينة في خلافة أبي جعفر المنصور وهو ابن سبع وسبعين سنة رحمه الله رحمة واسعة وغفر له"[ix].

المبحث الثاني

أقوال العلماء فيه ومنزلته عند أئمة الجرح والتعديل

منّ الله تعالى على هذه الأمة بعلم الجرح والتعديل، حيث به تعرف أحوال رواة الحديث، ومَن يقبل حديثه ويحتج به، ومن يرد حديثه ولا يحتج به منهم، لذلك يعد هذا العلم من أدق وأعظم علوم السنة وأجلها قدرا عند علماء الحديث، وقد حاولت في هذا المبحث قدر الاستطاعة أن أجمع كل ما أمكن جمعه من كلام علماء الجرح والتعديل للوقوف على ما قالوا في ربيعة بن عثمان، ورتبت أقوالهم على حسب تاريخ وفاتهم.

- المطلب الأول: أقوال النقاد من الأئمة المتقدمين فيه.

قال أبو عوانة الإسفراييني (175أو167هـ): "خرج له ابن حبان حديثه في صحيحه، وكذلك الحاكم، وحكى عنه مسعود هو من ثقات أهل المدينة ممن يجمع حديثه."[x]

قال وكيع بن الجراح (197هـ) وكان من أبرز تلاميذه ومن روى عنه: "ثنا ربيعة بن عثمان التيمي، وكان فيه عسر، وكانت عنده أحاديث حسنة، وكان ثقة."[xi]

قال ابن سعد (230 هـ): "عن الواقدي: وكان ثقة، قليل الحديث. وكان فيه عسر."[xii]

الإمام يحي بن معين (233هـ)**:** "حدثنا عبد الرحمن، قال: ذكره أبي عن إسحاق بن منصور، عن يحيى بن معين قال: "ربيعة بن عثمان ثقة".[xiii]

وسئل ابن المديني (234هـ) عنه فقال: "كان ضعيفاً عندنا".[xiv]

قال أبو عبد الرحمن محمد بن عبد الله بن نمير الهمداني (240هـ): "ربيعة بن عثمان ثقة".[xv]

وروي أن أحمد بن حنبل (241هـ) ويحي بن معين قالا مرة:" ليس بشيء".[xvi]

"أما عند البخاري (256هـ) فقد وقع له ذكر في ترجمته له في التاريخ فقال: "ربيعة بن عثمان بن عبد اللَّه بن هدير التيمي القرشي المدني، عن محمد بن يحيى بن حبان وإدريس الصنعانى، روى عنه ابن عجلان وابن المبارك ووكيع".[xvii]

سئل أبو زرعة (264هـ) عن ربيعة فقال: "ربيعة بن عثمان المدني هو إلى الصدق ما هو، وليس بذاك القوي"[xviii]، وفي رواية أخرى قال" ليس بذاك".[xix]

سئل عبد الرحمن ابن أبي حاتم الرازي (277هـ) عنه فقال: "قال: سئل أبي عن ربيعة بن عثمان فقال: هو منكر الحديث يكتب حديثه".[xx]

وقال النسائي (303هـ): "ليس به بأس".[xxi]

ذكره ابن حبان (354هـ) الثقات فقال" ربيعة بن عثمان بن ربيعة بن عبد الله بن الهدير التيمي القرشي مدني ... كنيته أبو عثمان وأمه أم يحيى بنت المنكدر بن عبد الله بن الهدير مات سنة أربع وخمسين ومائة وهو بن سبع وسبعين سنة".[xxii]

وقال الحاكم (378هـ): "كان من ثقات أهل المدينة ممن يجمع حديثه".[xxiii]

وقد وثقه الذهبي (748هـ) في الميزان فقال: "ربيعة بن عثمان [م، س، ق]. عن نافع، وابن المنكدر، وعدة. وعنه ابن المبارك، وجعفر بن عون".[xxiv]

وقال ابن حجر(852هـ) في التقريب: "أرسل عن سهل بن سعد، صدوق له أوهام".[xxv]

وهذا تقريبا جل ما وقف عليه الباحث من أقوال علماء الجرح والتعديل في ربيعة بن عثمان وهي كما يظهر متضاربة رغم توثيق الرجل واعتماد روايته عند مسلم حيث عد من رجاله فكيف وصل إلى هذه المكانة عنده وهو ما سأحاول مناقشته في المطلب التالي.

- المطلب الثاني: مناقشة أقوال أئمة الجرح والتعديل فيه.

بعد سرد ما سبق من أقوال أئمة الجرح والتعديل في ربيعة بن عثمان يمكن أن نستخلص مما سبق ذكره على عدة معطيات منها أطلاق التوثيق عليه - وهو الأكثر - من قبل غير واحد من النقاد المعتبرين في علم الرجال، وهم: أبو عوانة الإسفراييني وابن سعد، والإمام أحمد بن حنبل ويحيى بن معين إلا أنه قد روي عنهما ما يدل على تغير رأيهما فيه[xxvi]، ووكيع بن الجرح، وأبو عبد الرحمن محمد بن عبد الله بن نمير الهمداني والحاكم والذهبي وابن حجر العسقلاني وغيرهم.

أما من خفف عبارة التوثيق في ربيعة بن عثمان فهو الإمام النسائي حيث قال: ليس به بأس، وهذه العبارة بالاستقراء كثيرًا ما تطلق عند العلماء على التوثيق، وعلى غير التوثيق فهي من الألفاظ المحتملة التي لا تعطي وصفا دقيقا للراوي، ومصداق هذا ما قاله ابن أبي حاتم في أول الجرح والتعديل: "ووجدت الألفاظ في الجرح والتعديل على مراتب شتى ... وإذا قيل له: إنه صدوق أو محله الصدق أو ليس به بأس فهو ممن يكتب حديثه وهي المنزلة الثانية"[xxvii]، لذا يتبين أنها من المصطلحات التي تحتاج إلى دراسة.

أما قول أبي زرعة فيه: "ليس بذاك القوي" أو ليس بذاك "فهو تليين له يصل به إلى حد الضعف وهو قول أبي حاتم الرازي" فإن قولهم ليس بالقوي نفي لكمال القوة فقط، ومن قيلت فيه هذه الكلمة فهو في جملة الثقات إلا أن غيره أوثق منه، فحديثه حسن في الأصل، أما قوله ليس بقوي فهو نفي لأصل القوة، فهي إذاً من صيغ الجرح، فهي بمرتبة ضعيف، لأن الضعيف انتفى عنه أصل القوة، كما لا يخفى"[xxviii]، إلا أن

هذا الضعف يبدو نسبيا ودليل ذلك قوله: "وإذا أجابوا في الرجل بلين الحديث فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه اعتباراً، وإذا قالوا: ليس بقويّ فهو بمنزلة الأولى في كتبه حديثه إلا أنه دونه"[xxix]، مما يجعله في مرتبة ضعف نسبي وليس ضعفا شديدا، ولعل مايدل على أن ذلك الضعف مرجعه إلى خفة في الضبط وليس خرما في العدالة قول ابن حجر فيه "صدوق له أوهام".[xxx]

أما أسوأ ما ثلم به من جرح فهو قول ابن المديني: "كان ضعيفاً عندنا" وما صدر عن أبي حاتم الرازي حين قال فيه "هو منكر الحديث يكتب حديثه" حيث قال الذهبي في السير: "علمت بالاستقراء التام أن أبا حاتم الرازي إذا قال في رجل يكتب حديثه، أنه عنده ليس بحجة فقول أبي حاتم يكتب حديثه، ولا يحتج به أي يُكتب حديثه في المتابعات والشواهد، ولا يحتج به إذا انفرد".[xxxi]

ولعل هذا من الأسباب التي جعلت الإمام البخاري لا يخرج له في صحيحه بل وهناك غيرها بالطبع، كما سيأتي في المباحث القادمة، بينما تغاضى الإمام مسلم عما سبق وأخرج له.

- المطلب الثالث: الخلاصة العامة من الأقوال في ربيعة وبيان درجته.

بعد عملية الجمع لأقوال علماء الجرح والتعديل في ربيعة بن عثمان وبعد السبر والتقسيم لأقوال العلماء والنظر فيها، ودراسة صحة نسبتها لأصحابها، ومقابلة بعضها ببعض، وتوجيه بعضها، وتقسيمها في الدراسة توصلت في هذا البحث إلى أن ربيعة بن عثمان قد اختلف فيه من قبل أهل الجرح والتعديل فنجد بعضهم وثقه مطلقًا، والبعض الأخر منهم تكلم فيه، فقالوا أنه لا يحتج بما يتفرد به من الأخبار، بينما رأى آخرون - وهم قلة - أنه ضعيف.

وإذا أخذنا في الاعتبار أن مشكلة ربيعة بن عثمان تكمن في تفرده، فينبغي أن يعلم أن التفرد بين المحدثين له شروط وأحكام متفاوتة، كي يصح أن يكون معيارا ينطبق على كل حديث يتفرد به ثقة أو ضعيف دون التفريق بين أحوالهم المختلفة فقد أخطأ لأنه يجب أن يفهم حسب تفاصيله المستخرجة من كلام النقاد، وإلا يخطئ في فهم مقاصدهم، وكثيرا ممن كتبوا في مصطلحات الحديث أهملوا تفاصيله عندما قبلوا ما انفرد به الثقة، وردوا ما انفرد به الضعيف دون استثناء ما الأسباب التي تجعل ما انفرد به الثقة غير مقبول حتى ولو كان المتفرد إماماً.

ولعل هذا هو ما قصده ابن الصلاح بقوله: " إذا انفرد الراوي بشيء نظِر فيه: فإن كان ما انفرد به مخالفاً لما رواه من هو أولى منه بالحفظ لذلك وأضبط كان ما انفرد به شاذاً مردوداً، وإن لم تكن فيه مخالفة لما رواه غيره، فينظر في هذا الراوي ولم يقدح الانفراد فيه، وإن لم يكن ممن يوثق بحفظه وإتقانه لذلك الذي انفرد به كان انفراده خارماً له مزحزحاً له عن حَيِّز الصحيح. ثم هو بعد ذلك دائر بين مراتب متفاوتة بحسب الحال، فإن كان المنفرد به غير بعيد من درجة الحافظ الضابط المقبول تفرده استحسنا حديثه ذلك، ولم نحطه إلى قبيل الحديث الضعيف، وإن كان بعيداً من ذلك رددنا ما انفرد به، وكان من قبيل الشاذ المنكر".[xxxii]

وهذا تماما ما حرى بكثير من المصنفين للتنبيه إلى تفردات ربيعة وغيره - من الثقات - لتجنبها، وهو حال كثير من الذين أخرجوا لربيعة في مصنفاتهم وهو صنيع الإمام مسلم في صحيحه كما سيأتي معنا عند استعراض ما أخرجه له في صحيحه، بينما كان حال آخرين تجنب الإخراج له مطلقا وهو صنيع الإمام البخاري رحمه الله.

ويستخلص مما سبق من أقوال إن الرجل ثقة في نفسه ولكنه في مرتبة أدنى وهي مرتبة الصدوق لأنهم وجدوا له أوهام حال تفرده وهي علة في الضبط وليست في العدالة تحط من منزلة الراوي ولكنها لا ترد روايته بالكلية إلا في حال شذوذه على من هو أوثق منه.

المبحث الثالث

منهج الإمام مسلم في روايته في صحيحه

"كان للإمام مسلم منهج خاص في تصنيفه للصحيح، والمتتبع لأسلوب مسلم في مصنفه يجده يتوافق تارة مع منهج الإمام البخاري، ويختلف معه في كثير من الأحيان تارة أخرى، وقد ذكر بعض ما يتعلق بمنهجه وأسلوبه ونص في مقدمة صحيحه، وأوضح - رحمه الله - أن الرواة لديه على ثلاثة أقسام كما صرح بذلك في مقدمة صحيحه حيث قال: "مبتدئون في تخريج ما سألت وتأليفه على شريطةٍ فسوف نقسمها على ثلاثة"[xxxiii]، حيث قصد ثلاثة أقسام من الرواة أو ثلاثة طبقات منهم ثم يبدأ في تفصيلهم ووصف حالهم فيقول في حال أولاهم: "فأما القسم الأول فإنّا نتوخى أن نقدم الأخبار التي هي أسلم من العيوب من غيرها، وأنقى من أن يكون ناقلوها أهل استقامة في الحديث وإتقان لما نقلوا، لم يوجد في روايتهم اختلاف شديد ولا تخليط فاحش"[xxxiv]، ثم يذكر حال القسم أو الطبقة الثانية منهم فيقول: "... أتبعناها أخبارًا يقع في أسانيدها بعض من ليس بالموصوف بالحفظ والإتقان، على أنهم وإن كانوا فيما وصفنا دونهم فإن اسم الستر والصدق وتعاطي العلم"[xxxv]، ثم يذكر حال وصفة آخر الطبقات فيقول: "فأما ما كان منها عن قوم هم عند أهل من الوجوه نؤلف ما سألت من الأخبار عن رسول الله الحديث متهمون أو عند الأكثر منهم فلسنا نتشاغل بتخريج حديثهم، وكذلك من الغالب على حديثه المنكر أو الغلط أمسكنا أيضًا عن حديثهم".[xxxvi]

وعلى هذا نستخلص أن الرواة عند الإمام مسلم ليسوا على مرتبه واحدة، بل يتضح من معالم منهجه في الصحيح أنهم على طبقات ثلاث: الأولى وهم الحفاظ المتقنون، والثانية هم متوسطي الإتقان والحفظ، والثالثة الضعفاء المتروكون، فتجده يروي عن أهل الأولى في الأصول، وعن الثانية في المتابعات والشواهد، وأما الطبقة الثالثة فلا يلتفت إليهم ولا يروي عنهم".[xxxvii]

وبالرغم من هذا التصريح الجلي من قبل الإمام مسلم إلا أن العلماء تباينت أراؤهم في مراده وراء هذا التقسيم حيث قال الحاكم: "أن الإمام مسلما كان يريد أن يصنف في أحاديث الأصناف الثلاثة، فشرع في أحاديث الصنف الأول، فعاجلته المنية قبل أن يخرج القسم الثاني وبناء على هذا الرأي فإن أحاديث الصحيح، هي أحاديث القسم الأول"[xxxviii]، "بينما ذهب ابن سفيان صاحب مسلم أن مسلما صنف ثلاثة كتب، جعل في كل كتاب منها أحاديث قسم من هذه الأقسام وصحيح مسلم هو الأول منها. وبناء على ذلك فإن للإمام مسلم كتابان آخران"[xxxix]، ورأي القاضي عياض "أن مسلما، قد أخرج أحاديث القسم الأول، ثم أتبع ذلك بأحاديث القسم الثاني على سبيل المتابعات والشواهد، ثم ذكر أخيرا بعض أحاديث الطبقة الثالثة ولكنه طرح أحاديث طبقة رابعة وهم من اتفق الأكثر على تهمته ونكارة حديثه".[xl]

فيا ترى من أي قسم يكون حديث ربيعة عند الإمام مسلم؟ من الأول أم من الثاني؟ هذا ما سنقف عليه من خلال بيان المنهج التفصيلي الذي جرى عليه في إخراجه لحديث ربيعة بن عثمان.

- المطلب الأول: رواية مسلم لحديث ربيعة في صحيحه.

رغم كل ما قيل من قبل علماء الجرح والتعديل في ربيعة بن عثمان إلا أن مسلما اعتمده وأخرج له في صحيحه، ولم تكن لربيعة في كل الصحيح سوى رواية واحدة ونصها: "حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وابن نمير قالا حدثنا عبد الله بن إدريس عن **ربيعة بن عثمان** عن محمد بن يحيى بن حبان عن الأعرج عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: المؤمن القوي خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف وفي كل خير، احرص على ما ينفعك، واستعن بالله ولا تعجز، وإن أصابك شيء فلا تقل لو أني فعلت كان كذا وكذا، ولكن قل: قدر الله، وما شاء فعل، فإن لو تفتح عمل الشيطان"[xli]، وقد أخرج الإمام مسلم هذا الحديث في هذا

الموضع من صحيحه ولم يكرره لا في هذا الموضع ولا في غيره، وهو من الأحاديث التي انفرد بها عن البخاري، وبعد دراسة وتتبع لهذه الرواية في الصحيح تبين أن هناك سببين وراء إخراج الإمام مسلم واعتمادها في صحيحه:

الأول: أن ربيعة بن عثمان لم يتفرد بهذه الرواية بل كانت لها عدة متابعات من رواة ثقات وكان هذا السبب كفيلا بأن يعتمد الإمام مسلم هذه الرواية فمن متابعاتها ما أخرجه الإمام أحمد في مسنده ونصه "حدثنا خلف بن الوليد قال حدثنا ابن مبارك عن محمد بن عجلان عن ربيعة عن الأعرج عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم المؤمن القوي خير وأفضل وأحب إلى الله عز وجل من المؤمن الضعيف وفي كل خير احرص على ما ينفعك ولا تعجز فإن غلبك أمر فقل قدر الله وما شاء صنع وإياك واللو فإن اللو يفتح من الشيطان"[xlii]، فربيعة المذكور في هذا السند هو" ربيعة الرأي الإمام ابن أبي عبد الرحمن فروخ ، مفتي المدينة".[xliii]

وهو إمام ثقة من شيوخ الإمام مالك بن أنس صاحب الموطأ، كذلك كانت لرواية ربيعة متابعة أخرى جاءت من حيث معنى الحديث ذكرها أبو شيبة في مصنفه ونصها:" حدثنا وكيع عن عمران بن حدير عن يحيى عن سعد عن بشير بن نهيك عن أبي هريرة قال: مثل المؤمن الضعيف كمثل الخامة من الزرع، تميلها الريح مرة وتقيمها مرة، قال: قلت: فالمؤمن القوي؟ قال: مثل النخلة تؤتي أكلها حين في ظلها ذلك ولا تميلها الريح"[xliv].

وهناك روايات أخرى تعضد روايته من حيث المعنى لا يتسع المقام لذكرها، وإنما اكتفي بذكر هاتين الروايتين للدلالة على أن ربيعة لم يتفرد، ولعل ما نقل عن الحافظ ابن حجر" من أن الإمام مسلم قد تجنب إخراج ما يتفرد به الثقات دون شواهد أو متابعات، مما يدل على دقته وحيطته"[xlv] يؤيد ذلك.

الثاني: "أن من منهج الإمام مسلم وطريقته في صحيحه أنه يأخذ برواية الثقة عن الثقة الذي لزم شيخه فترة طويلة يأخذ عنه حتى يجيد حديثه بعدما لزمه، فذلك مما يحسن أمره ويقويه عنده"[xlvi]

ولعل هذا ما تجلى في رواية ربيعة بن عثمان عن محمد بن يحيى بن حبان حيث أنه من كثرة ملازمته لشيخه جعلهم يعرفون حديث شيخه من حديث غيره، فإذا روى حديثًا ليس من حديث محمد بن يحيى عرفوه، وهناك أمثلة كثيرة على هذه المسألة في صحيح مسلم منها روايته[xlvii] عن شيخه " جرملة بن يحيى التجيبي"[xlviii] الذي لـــزم شيخه ابن وهب[xlix] فأكثر الرواية عنه بعدما أخذ عنه كل حديثه تقريبا.

يرى الباحث أن هذين السببين كانا وراء إخراج الإمام مسلم الرواية الوحيدة لربيعة بن عثمان في صحيحه وقد يكون هناك أسباب أخرى لم تتضح وبحاجة إلى دراسات لاستنباطها والله أعلم.

ـ المطلب الثاني: أسباب انفراد الإمام مسلم بالرواية وعدم إخراج البخاري له.

من المعلوم أن الإمامـــين لم يقصدا استيعاب الصحيح في كتابيهما، حيث صرح الإمام البخاري في كتابه أنه اجتب إخراج كثير من الروايات الصحيحة بغية اختصاره وعدم تطويله كذلك كان ذلك شأن الإمام مسلم حيث وقال:" إنما أخرجت هذا الكتاب وقلت هو صحاح، ولم أقل إن ما لم أخرجه من الحديث فيه ضعيف ".

ولعل ذلك كان مما أدى إلى لجوء كل منهما إلى الاختصار في كثير من الأحيان في الرواية مما أدى إلى استحالة الرواية لكل من صحت روايته وهو ما يتضح جليا في الصحيحين، "سيما أنهما حاولا

الجمع بين الاستيعاب والاختصار في مصنفيهما من خلال التزامهما بعدد من المسالك الإسنادية، من حيث تلخيصها واختصارها، بطرق فنية مبتكرة ودقيقة"[l]

أما أسباب رواية الإمام مسلم - رحمه الله - للرواية عن ربيعة في صحيحه فقد نكون قد وقفنا على شيء منها في المطلب السابق، وتبقى مسألة عدم إخراج الإمام البخاري له وبالتأكيد له أسبابه، ومن خلال التتبع لحال رجال البخاري المصطفين في الصحيح يلاحظ أنه أشد صرامة من الإمام مسلم، فإن كان صنيع مسلم كما نوه في مقدمته هو تقسيم الرجال عنده إلى ثلاثة أقسام أو طبقات يأخذ من الأولى والثانية وأحيانا من الثالثة - كحاله مع ربيعة حيث يعد منها - نجد أن "الإمام البخاري تقسيمه مختلف للرجال فهم عنده على أربعة طبقات الأولى للحفاظ المتقنون وهم الأوثق أو الأعلى ثقة والثانية للمتقنين لمن هم أقل منزلة من الأولى والثالثة للصدوقين الذين تكلم في ضبطهم ويطلق عليهم المستورون، والرابعة هم الضعفاء والمتركون"[li]، فيلاحظ أنه يعمد للإخراج لأصحاب الطبقة الأولى وهم الحفاظ المتقنون، أهل الاستقامة في الحديث، سيما في الأصول لديه، ثم يتبعهم الطبقة الثانية أما الطبقة الثالثة وهم المستورون المعروفون بالصدق ولكن تكلم علماء الجرح والتعديل في ضبطهم فهم متوسطون من حيث الحفظ والإتقان - والتي يخرج لها الإمام مسلم في صحيحه - والطبقة والرابعة وهم الأدنى فإنه لا ينشغل بتخريج حديثهم فلا يعرج عليهم.

وباعتبار أن ربيعة بن عثمان من الرواة الذين اختلف علماء الجرح والتعديل في ضبطهم وحفظهم فهو يقع في نطاق الطبقة الثالثة عنده فمن الطبيعي أن لا يعرج البخاري على حديثه ولا يخرج له وهذا يلاحظ كثيرا من خلال التتبع في صحيحه، فيلاحظ مثلا أنه لم يخرج البخاري للعلاء بن عبدالرحمن بن يعقوب الحرقي بينما أخرج له مسلم في صحيحه في أخـر كتاب العلم حديث "من دعا إلى هدى ..." [lii] لذات السبب، ولعل هذا من الأسباب التي جعلت من صحيح البخاري مقدما على صحيح مسلم والله اعلم.

- الخاتمة والنتائج:

بعد جمع أقوال علماء الجرح والتعديل في ربيعة بن عثمان ومن خلال الاطلاع على آرائهم فيه، ودراستها والنظر فيها وتوجيه بعضها الآخر، ومقابلة بعضها ببعض، يمكن أن نستخلص النتائج التالية:

1. دراسة أحوال مثل هؤلاء الرواة المختلف فيهم وتبيين أحوالهم مهمة جدا وذلك لمحاولة الوصول قدر المستطاع إلى بيان الأسانيد والحكم عليها.
2. ربيعة بن عثمان اختلفت فيه عبارة أهل الجرح والتعديل فوثقه بعضهم، وتكلم آخرون في ضبطه وحفظه وذهبوا إلى أنه لا يحتج بخبره إذا انفرد، وقبلوا من روايته ما كانت له فيها متابعات أو شواهد مما رفعها إلى منزلة الاعتبار كما فعل مسلم.
3. أحاديث ربيعة بن عثمان قليلة جدا بل تكاد تكون نادرة في الأصول عند المحدثين تجلى ذلك في حديثه الوحيد الذي أخرجه له والإمام مسلم في صحيحه، ومثله لن تجد له رواية في صحيح البخاري نظرا لتشدده في انتقاء الرجال.
4. أن التفرد بالرواية عادة ما يكون مقبولا من الثقة، وقد يستحسن من المستور، ولكنه حتما يرد من الضعيف.
5. تقسيم الرواة إلى طبقات وأقسام متعددة كما هو مختلف فيه بين علماء الجرح والتعديل كذلك هو مختلف فيه بين المصنفين.

أخيرا أوصي بعمل دراسات قدر المستطاع تحليلية استقرائية مقارنة للرواة الذي اختلف فيهم، للوصول إلى أحكام عليهم تطمئن إليه النفوس، والله تعالى أعلى وأعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

الهـوامش:

---

[i]- كشعبة وابن معين والقطان وأحمد والبخاري ومسلم وغيرهم.
[ii]- سير أعلام النبلاء للذهبي 516/3
[2]- ينظر ترجمته في تاريخ البخارى الكبير الترجمة 985 المعرفة ليعقوب 3/ 6، تاريخ الطبرى 4/ 148، الجرح والتعديل الترجمة 2140، مشاهير علماء الأمصار الترجمة٠ 1050، ثقات ابن شاهين الترجمة 361، جمهرة ابن حزم 262، الكاشف 1/ 307، ميزان الاعتدال الترجمة 2754، المغنى الترجمة 20105، تهذيب ابن حجر 3/ 260، خلاصة الخزرجى 1/ 2046، تهذيب الكمال 1883.
ـ انظر ترجمته فى: الإصابة ترجمة 2645، أسد الغابة ترجمة 1658، الاستيعاب ترجمة 766، شذرات الذهب 6/ 175).
[iv] ـ أسد الغابة ابن الأثير الجزري 62/2.
[v] ـ تهذيب التهذيب ابن حجر 3/ 260.
[vi] ـ إكمال تهذيب الكمال 4/ 357.
[vii] ـ الثقات لابن حبان 6/1.
[viii] ـالجرح والتعديل لأبي حاتم الرازي 1/3.
[ix] ـ نقل المزي وفاته من عند الواقدي، ينظر تهذيب الكمال للمزي 9/ 132، الثقات لابن حبان 6/1، أسد الغابة ابن الأثير الجزري 62/2.
[x] ـ تهذيب التهذيب لابن حجر1/ 599.
[xi] ـ إكمال تهذيب الكمال 357/4.
[xii] ـ تهذيب التهذيب 1/ 599.
[xiii] ـ الجرح والتعديل 3/ 476.
[xiv] ـ سؤالات ابن أبي شيبة لعلي بن المديني 54/1.
[xv] ـ إكمال تهذيب الكمال 4/ 357.
[xvi] ـ الكامل لابن عدي 1 / 43.
[xvii] ـ التاريخ الكبير للبخاري 1/ 599.
[xviii] ـ الجرح والتعديل 3/ 476.
[xix] ـ الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة 2/ 398.
[xx] ـ الجرح والتعديل 3/ 476.
[xxi] ـ تهذيب الكمال 9/ 132.
[xxii] ـ الثقات لابن حبان 301/6.
[xxiii] ـ سؤالات السجزي لأبي عبد الله الحاكم النيسابوري 85/1.
[xxiv] ـ ميزان الاعتدل للذهبي 44/2.
[xxv] ـ تقريب التهذيب لابن حجر 1/ 322.
[xxvi] ـ وهو المقصود بقولهما مرة:" ليس بشيء" وهو بلا ريب من أخف درجات التضعيف.
[xxvii] ـ الجرح والتعديل 2/ 37.
[xxviii] ـ المصدر السابق 407/3.
[xxix] ـ الجرح والتعديل 36/1.
[xxx] ـ تقريب التهذيب 1/ 322.
[xxxi] ـ سير أعلام النبلاء 360/6.
[xxxii] ـ مقدمة ابن الصلاح 46.
[xxxiii] ـ مقدمة النووي على مسلم 23.
[xxxiv] ـ المصدر نفسه والصفحة.
[xxxv] ـ المصدر نفسه والصفحة.

[xxxvi] - المصدر نفسه والصفحة.
[xxxvii] - أصول الحديث علومه ومصطلحه الدكتور محمد عجاج الخطيب 22.
[xxxviii] - مقدمة النووي على مسلم 23 وصرح بأن هذا هو رأي البيهقي أيضا.
[xxxix] - مقدمة النووي على مسلم 23 وهذا الرأي يبدو شاذا إذ لم يقل به أحد غير ابن سفيان.
[xl] - المرجع السابق نفس الصفحة، ويكون بذلك أتى بأحاديث الأقسام التي اعتمدها مسلم في مقدمته.
[xli] - أخرجه الإمام مسلم في آخر كتاب "القدر" ولم يكرره لا في هذا الموضع ولا في غيره، صحيح مسلم 4/ 2052 برقم 2664.
ورواه ابن ماجه في أوائل سننه في (باب في القدر) 10/1 برقم 79، ورواه في موضع آخر 1415/38 برقم 4202.
وابن حبان في صحيحه 753/68 برقم 5814 و 753/68، والحميدي في مسنده 186/0 برقم 1064، وأخرجه أبو نعيم في الحلية في ترجمة عمرو بن عثمان المكي وعلق عليه بقوله" غريب من حديث ابن عيينة عن ابن عجلان 595/0 برقم 15596، والبيهقي في السنن الكبير1118/65 برقم 18526، والنسائي في الكبرى 3360/73 برقم 9137، وأبو يعلى الموصلي في مسنده 158/1 برقم 6121، وأخرجه الخطيب البغدادي في (تاريخ بغداد) في ترجمة عمرو بن عثمان ، ثم قال الخطيب: قلت: ما بعد ذكر الشيطان هو كلام عمرو المكي وليس بكلام النبي صلى الله عليه وسلم158/1.
[xlii] - مسند أحمد باقي مسند المكثرين مسند أبي هريرة رضي الله عنه برقم 4822.
[xliii] - أبو عبد الرحمن القرشي التيمي، مولاهم المشهور بربيعة الرأي، من موالي آل المنكدر.
[xliv] - مصنف ابن أبي شيبة 216/7 برقم 29755.
[xlv] - نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر لابن حجر 75/2.
[xlvi] - وهذ ليس عند مسلم فقط بل هو عند كثير من مصنفي السنة.
[xlvii] - كروايته لحديث وفاة أبي طالب كتاب الإيمان 54/1 برقم 24.
[xlviii] - ابن يحيى بن عبد الله بن حرملة بن عمران الإمام الفقيه المحدث الصدوق أبو حفص التجيبي مولى بني زميلة المصري" سير أعلام النيلاء 11/ 389.
[xlix] - عبد الله بن وهب ابن مسلم، الإمام شيخ الإسلام أبو محمد الفهري، مولاهم المصري الحافظ " المصدر السابق 9/ 224.
[l] - قال الحافظ ابن حجر: "اتفاق العلماء على أن البخاري كان أجل من مسلم في العلوم، وأعرف بصناعة الحديث منه، وأن مسلما تلميذه وخريجه ولم يزل يستفيد منه ويتبع آثاره، حتى لقد قال الدارقطني: لولا البخاري لما راح مسلم ولا جاء " نزهة النظر 76.
[li] - وهذا تقسيم أبي حاتم الرازي في كتابه الجرح والتعديل.
[lii] - صحيح مسلم كتاب العلم "باب من سن سنة حسنة أو سيئة ومن دعا إلى هدى أو ضلالة" برقم 4831، سنن الترمذي كتاب العلم باب "ما جاء فيمن دعا إلى هدى فاتبع أو إلى ضلالة" برقم 2674، سنن أبي داود كتاب السنة باب "لزوم السنة" برقم 4609، مسند أحمد باقي مسند المكثرين" مسند أبي هريرة رضي الله عنه" برقم 8915.

- المصادر والمراجع:

- أصول الحديث علومه ومصطلحه الدكتور محمد عجاج الخطيب، دار الفكر للطباعة والنشر، 1998م.
- إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال لعلاء الدين مغلطاي بن قليج الحنفي (762هـ) تحقيق: محمد عثمان دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان الطبعة الأولى، 2011م.
- الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث لابن كثير أحمد محمد شاكر، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الطبعة الأولي 1995م.
- الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق علي محمد البجاوي، نهضة مصر، القاهرة.
- الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لأبي عمر يوسف بن عبد الله محمد بن عبد البر، تحقيق علي البجاوي، دار الجيل، بلبنان، الطبعة الأولي سنة 1992.
- تـاريخ اليعقوبي لأحمد بن إسحاق جعفر بن وهب اليعقوبي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة الأولي سنة 1419هـ.
- التاريخ البخارى الكبير محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (256هـ) دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد - الدكن طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان.
- تدريب الراوي شرح تقريب النووي لجلال الدين السيوطي، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم بلبنان، الطبعة الأولي 2005م.
- تقييد العلم لأحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، اعتنى به الداني بن منير، المكتبة العصرية بلبنان، الطبعة الثانية 2005م.
- تقريب التهذيب لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني المحقق: محمد عوامة، دار الرشيد - سوريا الطبعة الأولي، 1406هـ.
- التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح لزين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، تحقيق عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية بلبنان، الطبعة الأولي (2003م).
- الثقات للإمام الحافظ محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي - تحقيق السيد شرف الدين أحمد، دار الفكر بيروت، الطبعة الأولى سنة 1395هـ.
- تهذيب التهذيب للإمام الحجة الشيخ شهاب الدين ابي الفضل احمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار صادر، بيروت لبنـان الطبعـة، الأولى 1402هـ.
- تهذيب الكمال للعلامة يوسف بن الزكي عبد الرحمن أبو الحجاج المزي - تحقيق د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الأولى 1400هـ.

- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، تحقيق د. محمود الطحان، مكتبة المعارف - الرياض.
- الجرح والتعديل أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي ابن أبي حاتم (ت327هـ) الناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - بحيدر آباد الدكن – الهند دار إحياء التراث العربي – بيروت الطبعة: الأولى1271 هـ.
- خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال لأحمد بن عبد الله بن أبي الخير بن عبد العليم الخزرجي الأنصاري الساعدي اليمني، صفي الدين (ت بعد 923هـ) تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية، دار البشائر - حلب / بيروت الطبعة: الخامسة، 1416 هـ.
- سنن ابن ماجه لأبي عبد الله محمد بن يزيد ابن ماجه القزويني، تحقيق صدقي العطار، دار الفكر بلبنان، الطبعة الأولي سنة 2003.
- سنن الترمذي "الجامع المختصر من السنن عن رسول الله - صلي الله عليه وسلم - ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل" لأبي عيسي محمد بن عيسي الترمذي - مراجعة وضبط وتدقيق صدقي محمد جميل العطار، دار الفكر بيروت لبنان، سنة1421هـ.
- سير أعلام النبلاء لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت 748هـ) تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط تقديم: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة الطبعة: الثالثة، 1405 هـ.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لأبي الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي، دار الآفاق الجديدة بلبنـان، الطبعة الأولى 1421هـ.
- شرح النووي على صحيح مسلم للإمام محي الدين أبي زكرياء يحي بن شرف النووي، مكتبة الرشد ناشرون الرياض، الطبعة الأولي سنة 1425هـ.
- صحيح مسلم لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري - تحقيق أحمد زهوة وأحمد عناية، دار الكتاب العربي بلبنان، الطبعة الثانية 1424هـ.
- صحيح البخاري، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري - تحقيق مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير بيروت لبنان، الطبعة الثالثة سنة 1407هـ.
- الكفاية في علم الرواية لأبي بكر أحمد بن علي الطيب البغدادي، دار الكتب العلمية بلبنان 1988م.
- فتح المغيث شرح ألفية الحديث شرح السخاوي على ألفية العراقي، لمحمد ابن عبد الرحمن السخاوي، دار الكتاب العربي بلبنان، الطبعة الأولي سنة 1425هـ.
- مسند الإمام أحمد بن حنبل الإمام أحمد بن حنبل (241 هـ) المحقق: شعيب الأرنؤوط عادل مرشد، وآخرون إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي الناشر: مؤسسة الرسالة الطبعة: الأولى، 1421هـ.
- مشاهير علماء الأمصار للإمام الحافظ محمد بن حبان بن أحمد التميمي البستي، دار الكتب العلمية بيروت سنة النشر 1959م.
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال تأليف أبى عبدا لله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي - تحقيق على محمد البجاوى، دار المعرفة والنشر، بـيروت لبنان الطبعة الثالثـة 1423هـ 2002م.

- نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: عصام الصبابطي، دار الحديث - القاهرة، الطبعة الخامسة، الطبعة الأولي سنة 1425هـ.
- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني حققه وعلق عليه نور الدين عتر مطبعة الصباح، دمشق، الطبعة الثالثة 1423هـ.